تحدي إعادة بناء الدولة في سوريا خلال مفهوم فرنسيس فوكوياما

The challenge of state-building in Syria through the lens of Francis Fukuyama's concept



بوبكر حورية [1*] بوبكر زهرة الدين [2]

[1] جامعة تيسمسيلت، التحديات الإفريقية الراهنة ومكانة الجزائر منها، الجزائر.

h.boubekeur@univ-tissemsilt.dz

[2] جامعة الشلف، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر.

zr.boubekeur@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/10 تاريخ القبول: 2026/05/05

****

ملخص:

يعد تحدي إعادة بناء الدولة في المنطقة العربية من أبرز القضايا المعقدة في مرحلة ما بعد النزاعات، حيث تشمل عملية إعادة البناء عدة جوانب فهي لا تقتصر على إعادة إعمار البنية التحتية بل تمتد إلى إعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية وتعزيز التماسك الاجتماعي وانعاش الاقتصاد، وفي هذا السياق تعد سوريا من أبرز الدول التي تواجه هذا التحدي لأن إعادة بناء دولة بحجم سوريا ليس مجرد عملية ترميم لما دمر، بل هي مشروع طويل الأمد لإعادة تأسيس دولة قادرة على التكيف مع مدخلات بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم مختلف السياقات السياسية والأمنية التي تواجه الإدارة السورية الجديدة من خلال مفهوم "**فرانسيس فوكوياما**" الذي يركز على اتجاهات ثلاث تبدأ بالبناء المؤسساتي، ودور المجتمع المحلي في عملية البناء وأخيرا كفاءة الأجهزة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: سوريا، البناء المؤسساتي، بناء الدولة، الحكم اللامركزي.

Abstract:

Rebuilding the state in the Arab region is one of the most prominent challenges undertaken by the state's governing bodies, taking into account the various social formations, and building effective constitutional, economic, and security institutions capable of adapting to the various changes coming from within or outside the political system's environment. Accordingly, this study seeks to understand the various political and security contexts facing the new Syrian administration after the fall of the previous political regime in Syria, through the concept of Francis Fukuyama, based on three directions: institutional building and its purpose, the role of the local community, and the efficiency of administrative bodies. The study concluded that the process of institutional building for the Syrian state faces several political, social, structural, and economic obstacles.

Keywords: Syria, institutional building, state-building, decentralized governance.

* بوبكر حورية

مقدمة:

أصبح موضوع إعادة بناء الدولة في الأدبيات المعرفية وخاصة أدبيات السياسة المقارنة يطرح كتحدي حقيقي أمام التطورات العالمية التقنية والتكنولوجية، وكذا التغييرات المحلية التي تمس المجتمعات كالثورات والانتفاضات وما يتبعها من انهيار لمؤسسات الدولة وتراجع وظائفها، وعليه فإن بناء الدولة هو عملية ديناميكية معقدة تخضع للعديد من التأثيرات الداخلية والخارجية والتاريخية، والتي تتحقق بمراعاة العديد من العمليات السياسية والدستورية كالبناء المؤسساتي والدستوري الذي يهدف إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يلبي غايات الأفراد واحتياجاتهم، وعليه من الصعوبة ضبط معيار معرفي لعملية تشهد صيرورة متغيرة ومتطورة تتخللها اختلافات من مجتمع إلى آخر فما يحتاجه المجتمع "أ "هو البناء الدستوري، بينما يحتاج المجتمع "ب" بناء دولة ترتكز على العمليات السياسية التي يقوم بها النظام السياسي، وبهذا فإن عملية بناء الدولة تعكس بالقدر الكافي احتياجات المجتمع وتطلعات المواطنين .

ويكتسي موضوع إعادة بناء الدولة كظاهرة سياسية أهمية كبيرة لما تضطلع به الدولة من مهام وأدوار هامة في المجتمع كتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، وتوزيع الخدمات والثروات وتنظيم المجتمع، أما عربياً فقد تم تناول موضوع الدولة وبناء قدراتها المؤسسية والدستورية كحالة خاصة لارتباط مفهوم الدولة بمفهوم النظام السياسي الذي أنتج مفاهيم عدة للدولة كالدولة التسلطية والاستبدادية والريعية التي عكست في فردانيتها أزمة تشكلها تاريخياً وهو ما يفسر حالات الانهيار التي تعترضها فور مواجهتها أزمة تغيير، وإن هذا الوصف يشمل دولة سوريا محل الدراسة.

يعد تحدي إعادة بناء الدولة من أصعب التحديات التي تواجه الإدارة السورية الجديدة وذلك راجع إلى أن سوريا بعد سقوط نظامها السياسي السابق اتسمت بعدم استكمال بناءها المؤسساتي وتضخم أجهزتها البيروقراطية والأمنية العسكرية الأمر الذي أفضى إلى أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعليه تحاول هذه الورقة البحثية إبراز أهم صعوبات بناء الدولة في سوريا من خلال مفهوم **فرانسيس فوكاياما** باعتبار أنه يركز على اتجاهات ثلاث وهي البناء المؤسساتي والغاية منه ودور المجتمع المحلي فيه وكفاءة الأجهزة الإدارية مع مراعاة الخصوصية المحلية والثقافية للمجتمع السوري.

المشكلة البحثية:

فيما تتمثل تحديات إعادة بناء الدولة في سوريا لما بعد 2024؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم إعادة بناء الدولة؟

ما هي إشكالية انهيار الدولة في سوريا بعد سقوط النظام السياسي؟

ماهي السياقات السياسية والاجتماعية التي لعبت دوراً في تشكل الدولة السورية؟

الفرضية:

تفترض الدراسة أن إشكالية بناء الدولة لا تزال قائمة بتحدياتها السياسية والمؤسسية والدستورية خاصة بعد الإشكالات والنقائص التي طرحها الإعلان الدستوري للإدارة السورية الجديدة.

-تفتقر الإدارة السورية الجديدة لمشروع حقيقي لبناء الدولة وفق المعايير والأسس السليمة وبعيداً عن الاستقطاب الفكرية والاثنية.

اقترابات ومناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاقتراب البنائي الوظيفي الذي أسهم في فهم طبيعة الأدوار التي يجب أن يقوم بها النظام السياسي لاستمرار بقاء الدولة، ويفسر في الوقت ذاته أسباب فشل الدولة السورية السابقة في أداء وظائفها مما ا يؤدي لعدم توازن وظيفي.

وكذا اقتراب الاقتصاد السياسي الذي ساعد في ابراز السياسات الاقتصادية للدولة العربية في الخمسينيات وتبنيها النهج الاشتراكي القائم على توسيع القطاع العام وفعالية التخطيط المركزي وهو ما يفسر ظاهرة الهيمنة واحتواء الدولة للمجتمع وتحولاته وطبيعة العلاقة التي خلقتها هذه البيئة الاقتصادية السياسية القائمة على الهيمنة وعليه يعتبر أحد المداخل لفهم تضخم الأجهزة الامنية المنتجة لظاهرة التسلطية.

كما تبنت الدراسة الاقتراب المؤسسي الذي يعالج فعالية المؤسسات وتأثيرها في عملية بناء الدولة، وطبيعة إسهامها في العملية السياسية ومخرجاتها.

بينم اعتمدت الدراسة على مركب منهجي يجمع بين المنهج التاريخي الذي بين كرونولوجيا الأزمة السورية الدوافع التي أدت إلى سقوط النظام السابق، والمنهج التحليلي الذي ساعد في تحليل أهم التحديات التي تواجهها إدارة سوريا الجديدة.

تقسيمات الدراسة:

في سبيل معالجو الموضوع قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة حيث تناول **المحور الأول** ماهية إعادة بناء الدولة بالتركيز على مفهوم فرانسيس فوكوياما، بالإضافة إلى محاولة الإحاطة بمختلف السياقات السياسية والاجتماعية لتشكل الدولة السورية، أما **المحور الثاني** فتطرق إلى كرونولوجيا التطورات الأمنية والعسكرية التي عرفتها سوريا لغاية سقوط النظام السياسي السابق، وأيضاً التعريج على مختلف الفواعل الدولاتية التي كان لها التأثير البالغ في تباين أدوار الفاعلين في الداخل السوري، بينما تناول **المحور الثالث** إسقاط المعايير التي حددها فرانسيس فوكوياما على الواقع السوري مع مراعاة الخصوصية السورية وإبراز مختلف التحديات والعراقيل التي من شأنها عرقلة عملية بناء الدولة السورية بما تتضمنه هذه المعايير والأسس .فيما خلصت **الخاتمة** لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة والتي تمثلت في أن إعادة بناء الدولة السورية يتطلب معايير الرشادة والبناء المؤسساتي.

المحور الأول

ماهية بناء الدولة وحدودها في الدولة السورية

أولا: مفهوم بناء الدولة

تعكس السيرورة المعرفية لمفهوم بناء الدولة عبر الفترات الزمنية المتلاحقة تطور الدولة ومؤسساتها ووظائفها، فقد انتقل التعريف بعد الحرب العالمية الثانية من التركيز على المؤسسات الدستورية والتنمية بكل مجالاتها إلى ما بعد الحرب الباردة والتي عُنيت بالدولة الفاشلة وخطرها على الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي تم التركيز على الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي.(شويحة يوسف، 2021، صفحة 23).

يعرف كابلان ريتشاردKaplan Richard عملية بناء الدولة" **المجهود المبذول لإعادة تأسيس وفي بعض الأحيان الإنشاء لأول مرة، حكومة فعالة وأصيلة في دولة أو إقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان، أو يوجد كيان تعرض للضعف الشديد**".

ويعرفها تشارلز تيليCharles Tilly:"**إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة**".(ميهوبي فخر الدين، 2014، صفحة 37) أي إقامة بناء مؤسساتي متمايز ووظيفي، له قوة القهر المشروع من أجل تحقيق الأمن والتنمية والرفاهية للمواطنين.

ويشير أيضاً مفهوم بناء الدولة إلى " **بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه.**".(ميهوبي فخر الدين، 2014، صفحة 38)

وتُعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي عملية بناء الدولة على أنها:" **عملية تتسم بالصفة الذاتية تعمل على تعزيز قدرات ومؤسسات الدولة وكذلك شرعيتها بالارتكاز على علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك يشير إلى أن ركيزة بناء الدولة هو الغاية الذاتية التي تتطلع إلى التغيير دون الخضوع للتدخلات الخارجية؛ وصولاً إلى إنشاء مؤسسات قوية وتعزيز علاقاتها بالمجتمع مما يؤول بالنهاية إلى تحقيق الاستقرار السياسي.**"(الحداد تغريد صفي الدين، 2024)

ويعرفها فرانسيس فوكوياماFrancis Fukuyamaبأنها" **تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقادرة على البقاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي**".(**Francis fukuyama، 2004**، الصفحات **31-17**)

ويعني هذا أن الدولة ونشأتها تعني تلك العملية التي تربط بين وجود مؤسسات دستورية وسياسية لها قوة ومقدرة مؤسساتية على صياغة السياسات العامة تهدف لتحقيق التنمية الشاملة، وأيضاً بناء دستوري أي تصميم مؤسسات للإدارة العامة والنظام السياسي للحفظ البقاء وصون الأمن.

وبالنظر إلى واقع الدول العربية وعملية بناء الدولة فقد غلب على طبيعة مؤسساتها غياب البعد المؤسساتي فقد عمدت إلى بناء مؤسسات ذات بعد أمني سلطوي،(شويحة، 2019، صفحة 119) لا يعكس روح المجتمع وثقافته فقد كانت بيد النخب الحاكمة وعادة لم يكن بالإمكان التفريق بين الدولة ككيان وبين نخبها الحاكمة، فهي تشير لحالة من السلطوية المعقدة تتركز فيها السلطة والنفوذ في يد شخص حاكم أو مجموعة من الأفراد يؤلفون تحالفاء موضوعياً للحكم ،يغيب فيه الدور المؤسساتي للأجهزة الإدارية

والمؤسسات الدستورية وخاصة المؤسسة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، بالإضافة لتغييب الحقوق السياسية والحريات الفردية واحتواء أنشطة المجتمع المدني والأحزاب السياسية في نمط تنافس مغلق وحلقة دائرية حول زبائن الحاكم فقط، وهو ما أنتج مؤسسات سياسية غير فعالة ولا تؤدي وظائفها.(عبد الرزاق مرسي، 2020، الصفحات 40-55)

وبهذا يبدو أننا بحاجة لبناء دستوري وسياسي و عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي واحترام أسس ومبادئ التحول الديمقراطي ومن ثم الوصول لبناء ما يسمى دولة القانون والحق ، وعليه ستتبنى الورقة البحثية مفهوم **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** حول مفهوم بناء الدولة باعتباره يركز على فعالية ودور المؤسسات في القيام بالبرامج التنموية وتطبيق السياسات العامة الناجعة، خاصة وأن دول ما بعد 2011 إلى غاية تطورات 2024 ممثلاً في الأزمة السورية قد عانت أزمة الدولة الفاشلة أو المنهارة وهي في حاجة لإعادة بناء قدرات مؤسساتية تمكنها من إصلاح القطاع العام وإطلاق المشاريع الاقتصادية.

ولتعزيز بناء الدولة يرى **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** أنه يجب التركيز على إعادة بناء القدرات المؤسساتية للدولة والتركيز على دور المجتمع المحلي ومراعاة خصوصية المجتمعات المحلية وغيرها ويركز على نقطتين أساسيتين هما:

-بناء مؤسسات للإدارة العامة وتقوية قدارتها:

يشير مفهوم قوة الدولة المؤسساتية صياغة وتنفيذ السياسات العامة وسن القوانين في وجود جهاز بيروقراطي نافذ لديه كفاءة إدارية عالية، فالجهاز الإداري عصب حيوي وعنصر فعال يتولى مهام تنفيذ القرارات السياسية، وعليه يجب إعادة هيكلته بما يتسق مع التطورات التكنولوجية وتطور مفاهيم الإدارة الحديثة ومتطلباتها التقنية، وجعلها أقل تضخماً وأكثر فعالية تسعى لتحقيق معايير الإنجاز والأداء.(مهوبي فخر الدين، 2014، صفحة 47)

-دوروفعالية المجتمع المحلي داخل الدولة :

يجب الإشارة هنا إلى أنه لا يمكننا دائما نقل الخبرات العالمية وتطبيقها، إذ تبقى فعالية المجتمع المحلي لها الدور الأصيل في بعث مشروع بناء الدولة، كما يمكن تعديل هذه الخبرات بما يتناسب مع خصوصية كل مجتمع، بحيث يجب تحفيز واستخدام السكان المحليين لاستخدام قدراتهم وثقافتهم ،(فوكوياما فرانسيس، 2007، صفحة 164) وتجدر الإشارة هنا إلى دور المؤسسات المانحة الدولية والعالمية أو المشاريع الاقتصادية الموجهة للدول النامية إذ يجب عليها الفصل بين الإصلاح الاقتصادي وإبعاده عن المصالح السياسة والإملاءات الخارجية.(فوكوياما فرانسيس، 2007)

وبناءً على ما سبق إن عملية بناء الدولة وما تطرحه من إشكالات بالإمكان معالجتها انطلاقاً من بناء مؤسسات سياسية ودستورية مستقلة ومتمايزة وظيفياً وإبعادها عن المصالح الضيقة للفئات الحاكمة، بحيث وجود هذه المؤسسات وتقوية قدراتها يعزز من عمليات التنمية والازدهار، ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم الوصول لبناء دولة الحق والقانون.

ثانياً: قراءة في تشكل الدولة السورية

ارتبط تشكل الدولة في الشرق الأوسط بالنسق الدولي والإقليمي بالإضافة إلى عوامل التشكل الداخلية ، بحيث ظهرت الدول في الشرق الأوسط ومن ضمنها سوريا بضعف الإمبراطورية العثمانية والتوسع الأوروبي،(صاولي أدهم، 2024، صفحة 30) ونتيجة لهذه العوامل فإن الباحث **أدهم صاولي** يحاجج بأن الكيانات التي وجدت في الشرق الأوسط لا تسمى دولاً بالمعنى الفيبري بل يسميها" **فضاءات اجتماعية محددة ترابياً، اهيكل فيها العلاقات بين القوى الاجتماعية المتعددة ، تتفاعل في حلقات من السيطرة والمقاومة، مُحاولة إقامة سلطة هرمية أو نظام حاكم كمرحلة أولى لتشكل الدولة، وتؤدي هذه الفاعلات داخل الفضاء الاجتماعي إلى توليد مسارات متعمدة على بعضها البعض .....تمنحها معناها**"،(صاولي أدهم، 2024)واعتبر تشكلها جاء متأخراً عن تشكل النظام الإقليمي في المنطقة.

ويضيف ذات الباحث أن تعزيز بقاء الدول في المنطقة العربية جرى من خلال تدعيم احتكار السلطة محلياً وتدعيمه خارجياً مع حلفاءها وهذا بهدف منع أي تهديدات داخلية وخارجية.

إن حالات احتكار القوة وممارسة العنف في سوريا مثلاً:(الزغير خلود، 2020، صفحة 59) منذ خمسينيات القرن الماضي انتقلت من الجيش إلى السيطرة الأمنية واحتواء المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ومن عوامل تعزيز بقاءها السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي جعلتها في استقلالية نسبية عن القوى المدنية والاجتماعية وجعلت منها أداة لزبونية بينها وبين السلطة الحاكمة.

وقياساً بهذا فإن تاريخ تشكل الدولة السورية يرجعه الباحثون إلى عام 1920 كتأريخ معاصر للدولة الحالية ،(هيبونش، 2023، صفحة 48) إذ نشأت سوريا الصغرى من التقسيم الفرنسي –الإنجليزي عن سوريا الكبرى والتي كانت تضم فلسطين وشرق الأردن، وتم إنشاء دولة لبنان ،إلى غاية استقلالها التام في ونجلاء الفرنسي من الأراضي السورية في عام 1946، وقد سبق هذا التشكل وقوع سوريا تحت طائلة المساعدة الفرنسية البريطانية للتخلص من الإرث العثماني أين طالب الشريف حسن المساعدة بسبب ضعف الإمكانيات المادية في إطار الحركة القومية العربية الرافضة لسياسة الدولة العثمانية.

أثر هذا النشوء السياسي للدولة السورية على نخبها الحاكمة بعد الاستقلال كغيرها من المناطق العربية وفشلت في تحديد أولويات البناء الوطني، فمثلاً فضلت النخبة الحاكمة بعد الاستقلال في المسألة الزراعية الحفاظ على ممتلكاتها الزراعية، ومن ثم دخلت سوريا مرحلة الوحدة العربية مع مصر بقيادة **جمال عبد الناصر** دون أن تكون قد استكملت بناءها الوطني(1961/1958)،وأنهته في ظرف ثلاث سنوات بسبب التضرر من قرارات الإصلاح الزراعي والتأميم عن طريق انقلاب عسكري قاده **عبد الكريم النحلاوي** رفقة مجموعة من الضباط،(الكيلاني شمس الدين، 2017، صفحة 147) بعد التوقيع على ميثاق الوحدة الوطنية ، وظلت الدولة السورية متأرجحة بين العديد من الخيارات العسكرية والسياسية في أزمة وطنية حادة لم تحدد فيها مرة أخرى أولوية بناء الدولة.

ثم دخلت سوريا بعد انقلاب مارس 1963 كدولة وكيان سياسي إلى حكم العسكر وبدأت فعلا في السيطرة العسكرية والسياسية، ولعبت اللجنة العسكرية بقيادة حافظ الأسد دوراً هاماً في قيام النظام السوري

الذي استمر منذ انقلاب 1966 إلى غاية سقوطه في 2024، وكان حزب البعث العربي غطاءً سياسياً له، عزز مراكزه داخل أقاليم العاصمة دمشق وداخل مفاصل الدولة لصالح استبعاد السنة وباقي التشكيلات الدينية والسياسية من مقاليد الحكم .(الكيلاني شمس الدين، 2017)

ثم ضخم حزب البعث السوري من مكاسبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا حتى أصبحت تسمى دولة البعث،(قبلان مروان، 2021، صفحة 33) ودخلت هذه المرحلة تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة كالاستمرار في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وتأميم القطاع الصناعي والمصارف، بحيث مكن القانون الزراعي من توزيع الأراضي على الفلاحين واضطر العديد من البرجوازيين والملاك إلى مغادرة سوريا، كما قد أحدثت هذه التغييرات أثر في التركيبة البنيوية للمجتمع السوري، تميزت فيه عملية التنمية بالتخطيط المركزي الشامل الذي صاحبه مركزية حزبية سياسية وتمسى هذه المرحلة حكم الفلاحين والاشتراكيين، وتعززت مكامن السلطة في سوريا بعد انقلاب 1970 بقيادة وزير الدفاع **حافظ الأسد** الذي وسع قاعدته الشعبية بضم عدة أحزاب قومية واشتراكية باسم الجبهة الوطنية التقدمية وكرسه دستور 1973 وسلم السلطة إلى ابنه **بشار الأسد** منذ عام 2000.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية والسياسية التي انتهجها النظام السوري لم تنجح في بناء مؤسسات الدولة، وفقد النظام قاعدته الشعبية المكونة من الفلاحين وعمال القطاع العام والجهاز البيروقراطي المتضخم للدولة، بالإضافة إلى تراخيه أمنيا في سنوات 2000إلى 2004 وضعف قدرته على فرض السيطرة في بعض ضواحي المدن والأرياف.(قبلان مروان، 2021)

ومن خلال ما سبق قد أدت سياسات نظام بشار الأسد المتمثلة في إضعاف دور الحزب وبيروقراطية الدولة والجيش إلى نتائج عكسية تلاشت فيها قدرة الدولة على الاستمرار في دعم السلع الأساسية وإفلاسها إيديولوجياً، واختراق الفساد مؤسساتها الأمنية والسياسية والدستورية لتصل لحالة الفشل والانهيار المصاحب للأزمات الإنسانية كأزمة اللاجئين.

المحور الثاني: إشكالية بناء الدولة في سوريا بعد 2024

أولاً: كرونولوجيا الأزمة السورية ودور الفواعل الإقليمية والدولية

أسفرت العملية العسكرية التي قادتها فصائل المعارضة السورية على انهيار حكم الرئيس بشار الأسد وحزب البعث السوري في السابع والعشرون نوفمبر 2024 في عملية أطلق عليها اسم "**ردع العدوان**"، وتصدرت هيئة تحرير الشام والجيش الوطني المشهد من خلال قيادتها لعمليات عسكرية في ريف إدلب وحلب واستمرت إلى حماة وحمص إلى غاية العاصمة دمشق، والتي جاءت رداً على قصف مدينة أريحا بحيث خلفت ستة عشر قتيلا والعديد من المناطق التي تعتبر حسب اتفاق أستانا مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة، وقد سبق وأن تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل المعارضة والنظام السوري في مارس 2020، وقد انطلقت عملية ردع العدوان في قرى غرب حلب، وسيطرت على حوالي عشرون قرية بما في ذلك القواعد العسكرية الحكومية السورية والروسية، حيث قتل نحو سبعة وثلاثون قتيل من قوات النظام السوري وستون قتيل من قوات ردع العدوان، واستمرت إلى غاية السيطرة على

حماة في 05 ديسمبر 2024 والتي تعتبر ثقل استراتيجي لكلا الطرفين، ثم سيطرت على حمص بعد مواجهات عسكرية مع قوات النظام مسندة بقصف جوي روسي، وفي الثامن من ديسمبر أعلنت غرفة عمليات ردع العدوان محاصرتها للعاصمة دمشق، في هذه الأثناء تمكن الرئيس بشار الأسد من الهروب بسرية مما عرض النظام إلى حالة انهيار وفرار كبار المسؤولين والضباط ،وتوالى تقدم غرفة العمليات حتى وصولها لسجن صيدانا وتوقف حركة مطار دمشق الدولي وسقوط القصر الرئاسي ، ليعلن بعدها في بيان رسمي على وسائل الإعلام من بعض المقاتلين سقوط النظام الحاكم.

ساهمت العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية في التسريع من سقوط نظام حكم بشار الأسد على الرغم من الانفتاح الذي شهده في المجتمع الدولي بعد عودته إلى جامعة الدول العربية في قمة الرياض بالإضافة إلى المساعي التونسية لاسترجاع العلاقات البينية، وعلى المستوى الأوربي فإن فرنسا على تصريح رئيسها قالت إن رحيل نظام بشار الأسد لم يعد شرطاً أساسياً لها، بل الهدف هو القضاء على الإرهاب، والموقف ذاته لُحظ على الدور التركي إذ تخلت هي الأخرى على شرط سقوط بشار الأسد وأصبح هدفها متعلقاً أكثر بطريقة التي تحُد من التهديد الكردي لها (تقديرات المستقبل، 2025)، وقد سبق ذلك دعم الحلفاء في الفترة 2015 إلى 2022 ممثلة في تواجد القوات الروسية النظامية وغير النظامية كجنود فاغنز وميلشيات الحرس الثوري الإيراني ووحدات من حزب الله اللبناني بالإضافة إلى عناصر شيعية عراقية وأفغانية وغيرها، غير أن التطورات العسكرية التي عرفتها المنطقة والمجتمع الدولي أثرت على مسار النظام السوري بنحو ساهم في سقوطه المفاجئ وتتمثل أهم التحولات في:

أ- الحرب الروسية الأوكرانية:

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2021 على الواقع السوري داخلياً وخارجياً ، فعلى المستوى الداخلي بدت تجلياته الفورية في تفاقم أزمة الوصول للغذاء خاصة وأن النظام السوري يعاني منذ اندلاع الحرب بسبب العقوبات الدولية وأزمة الصحة العالمية كوفيد19 بإعلان روسيا وقفها إمداد النظام السوري بمنتوج القمح وتأثير ذلك على وارداتها في الشمال السوري بسبب نقص التصدير من أوكرانيا وروسيا(حسين لعريض، 2023، صفحة 71)، بالإضافة إلى تراجع إمدادات الطاقة، أما عسكريا وأمنيا فإن روسيا وإن أبدت عن عدم تخليها على سوريا إذ تعتبر الأزمة السورية نافذة روسيا للعودة كقوة عظمى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحفظ الوجود الروسي العسكري شرق المتوسط في ظل وجود القاعدتين العسكريتين طرطوس البحرية(كعبوش سيف الدين ومعلم يوسف، 2021، صفحة 1576)، وحميم الجوية على الساحل السوري وغيرها من القواعد العسكرية والاستخبارتية، (الموسوعة، 2025)لذلك تسعى لتضمين بقاءها في سوريا، غير أن أولوياتها العسكرية بدت متوجهة أكثر على النزاع الأوكراني بحيث سحبت روسيا عدداً من قواتها العسكرية خاصة بعض من الدفاع الجوي الروسي بالإضافة إلى نخبة من القوات المقاتلة الميدانية.(أحمد، 2023)

أما سياسياً فإن انشغال روسيا بأزمتها مع أوكرانيا سيعطل مشروع إعادة سوريا إلى المجتمع الدولي بعد التقدم الذي أحرزته في 2021، خاصة بعد سفر عدد من المقاتلين السوريين على ساحة المعركة مع أوكرانيا.

ب- تراجع دورحزب الله اللبناني والمليشيات الإيرانية في سوريا:

1- دورحزب الله اللبناني في الأحداث السورية

تشكل سوريا ومقام السيدة زينب في عقيدة الحزب الدينية بعداً هوياتياً وعقائدياً يستلزم حمايته من أي مخاطر دينية وعسكرية، ويضاف إلى هذا البعد المذهبي ما تمثله سوريا من منطقة عبور بالنسبة للإمداد اللوجيستيكي وخاصة السلاح الذي يأتيها من إيران لذا فإن التدخل العسكري كان خطوة لابد منها مهما كانت تداعياته الجانبية بالنظر للحسابات الاستراتيجية للحزب(شقير، الصفحات 3-11)، بالإضافة إلى هذا فإن نجاح الثورة في سوريا وسقوط نظام الأسد يعني خطر وجودي خاصة وأن حسابات من يحكم بعده لم تكن محسومة بعد، كما أن نجاح الثورة السورية يعني قطع لبنان وحزب الله عن ولايتها الشيعية الممثلة في ولاية الفقيه في إيران، ولتحقيق هذه الغاية فإن الحزب اتسمت سياسته التدخلية في سوريا بالتدحرج وتهيئة الرأي العام لهذا ضمن بيئته وإيجاد المبررات الكافية لشرعيته.

حتى عام 2016 كانت مشاركات حزب الله داخل الحدود السورية رمزية وتقتصر على أعداد قليلة إلى غاية 2016 أين شهد النظام السوري تراجعاً كبيراً في قوته ونفوذه داخل الأراضي السورية، بحوالي 4000 مقاتل قال الحزب إنه يدافع على لبنانيون من مذهبه في قرى سورية، وبعد هذا عزز الحزب تموضعه في العاصمة دمشق ومحيطها وريف حلب وشكل قاعدة عسكرية في القصير السورية.(نوارشعنان، 2025)

2- انسحاب الميلشيات الايرانية:

ساهم الوجود الإيراني في استمرار النظام السوري من خلال دعم الجماعات المسلحة الإقليمية الإيرانية لتحقيق مشروعها الإيديولوجي والعسكري، وهي الإستراتيجية التي تعتمدها دولة إيران في محيطها الإقليمي إذ أصبحت تمثل هذه المليشيات المسلحة أحد أدواتها الخارجية خاصة وأنها تشهد تضييقاً دولياً في المجتمع العالمي خاصة بعد حرب العراق 2003، وعليه إن التواجد داخل سوريا كان يهدف لتحقيق غايتين أساسيتين هما: حفظ بقاء الحليف السوري المتمثل في نظام بشار الأسد ،و توازن التهديدات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثم ضمان مصالحها القومية والاقتصادية[1](محمود البازي، 2023، صفحة 03)، والمتعلقة أساساً بالحفاظ على الفضاء السياسي والجغرافي لعلاقته بحزب الله اللبناني وما يمثله من عقيدة إيديولوجية ودينية وعسكرية لكلا الطرفين.(محمود البازي، 2023)

اقتصر الوجود الإيراني في أزمة سوريا بداية بتواجد عسكري غير مباشر تمثل في إرسال إيران عدد من ضباط المشاة الحرس الثوري الإيراني وقوات القدس لتقديم المشورة التقنية والعسكرية، ثم عززت تواجدها إلى نشر قوات من الحرس الثوري الإيراني، تكفلت هذه البعثات العسكرية غير المباشرة بتنفيذ التوجيهات العسكرية في المناطق الحضرية ومواجهة حرب العصابات(سفيان فوكة وعبد الباسط دادسي، 2023،

[1]- محمود البازي، الجماعات المسلحة في إيران: دورها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص3.

صفحة 870)، وتم إنشاء ما يعرف بالجبهة الوطنية الديمقراطية وهي أحد الآليات الإيرانية المستنسخة في التجربة السورية لمواجهة الحركات المنشقة.

بعد تفاقم الأزمة السورية اتجهت إيران نحو تقديم دعم عسكري مباشر وعلني للنظام السوري تمثل في خلق الجبهة الوطنية للدفاع، وإرسال حوالي 100.000 مقاتل تحت إشراف طهران، بالإضافة إلى تزويد الجيش العربي السوري بمختلف الأسلحة الخفيفة، والأسلحة الإستراتيجية المتطورة وقاذفات الصواريخ وغيرها من آليات الدعم العسكري بالإضافة إلى المهمات الاستخباراتية.(سفيان فوكة وعبد الباسط دادسي، 2023، صفحة 872)

إن التواجد الإيراني في سوريا يعكس الخطوط الإستراتيجية التي تحاول إيران الحفاظ عليها وتعزيزها، وفي الوقت ذاته تحاول النأي بالمنطقة لمنع قيام أي مشروع غربي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمثل هذا التواجد تحقيق توازن استراتيجي مشكل من حزب الله وحركة حماس وسوريا وإيران لمواجهة التواجد التركي والسعودي والإسرائيلي، وعليه إن الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد ذو امتدادات عسكرية وسياسية ودينية تهدف لمنع عزل إيران دولياً.

أما اقتصادياً فإن سوريا تشكل خطاً استراتيجياً لإيران فيما يتعلق بمشروع السكك الحديدة الذي سيعيد إيران للتواجد الدولي بحيث يربطها بالعراق وسوريا والبحر الأسود ووصولاً إلى أوروبا ويضمن في الوقت نفسه مرور البضائع الصينية إلى أوروبا.

ثانياً: تحدي بناء الدولة في سوريا

إن تحدي بناء الدولة في المنطقة العربية يرتبط بالأساس بضرورة خلاصها من أزمة بناءها وترابطها مع السلطة السياسية والنظم الحاكمة، أي التوجه نحو بناء مؤسسات الدولة وضمان استقلاليتها، فعملية التطور التاريخي للسلطة والدولة في المنطقة العربية كانت مشوهة، فحسب **الجابري محمد عابد** السلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها لذلك استقرا ضمنياً في أذهان المجتمعات العربية أن سقوط السلطة والحاكم هو سقوط للدولة(هيثم فرحان صالح، 2020، صفحة 211)، فقط عمد مؤسسو الدولة العربية لربط كياناتهم السلطوية ومصالحهم ببناء مؤسسات الدولة، وهذا ما كشفت عنه الاحتجاجات العربية منذ 2011 إذ أدت هذه العلائقية --**بين إشكالية بناء الدولة والحاكم والسلطة السياسية**- إلى انهيار الحكم ويجر معه انهيار الدولة وتراجع في أداء وظائفها، ودخولها في حالة فشل.

وبناء على هذا فإن نهاية الحكم لا تعني دائما بناء دولة ذات أطر قانونية ومؤسسات سياسية لها استقلاليتها الوظيفية والدستورية، فالنظام السوري السابق قد ترك إرثاً سياسياً واجتماعياً ودولاتياً منهاراً يصعب إلى حد ما إصلاحه، خاصة وأن النظام السوري حسب الباحث **نزيه الايوبي** قد جعل من دولة سوريا ذات نظام شرس وقاسي، تعامل مع اضطرابات السياسية منذ 2011بالعنف والاستقطاب وهو ما أدى إلى حرب أهلية وحالة من الانهيار والفشل ليس للنظام فحسب بل حتى للدولة العميقة داخل المجتمع السوري، فما تعرضت له سوريا من حالة إضعاف لمؤسساتها وكينونتها الاجتماعية والسياسية يُصعب من مهام الإدارة السورية الجديدة ويضعها أمام تحديات جمة للتعامل معها.

أ- بناء المؤسسات السياسية والدستورية

من المتطلبات الأساسية لبناء الدولة وجود وثيقة دستورية عليا تكون المرجعية الرئيسة للممارسة الحكم من أجل إعمال مبدأ سيادة دولة القانون، ويشكل هذا الباب التحدي الحقيقي لمشروع إعادة بناء الدولة أمام الإدارة السورية الجديدة التي جرى تنصيب رئيسها **أحمد الشرع** على رأس السلطة في سوريا، إن وجود سوريا ضمن تجاذبات مصالح خارجية تدعم أطراف داخلية يُصعب من مهام بناء توافق وطني حول مضمون الدستور، إذ يجب أن يبنى باتجاه توافقي، ومن جهة أخرى طبيعة الانقسامات المجتمعية في الداخل السوري.

بادرت الإدارة السورية الجديدة لرسم مسار سياسي ودستوري بإعلانها عن تشكيل لجنة خبراء معينة لصياغة مسودة إعلان دستوري في مارس 2025 وتضم هذه اللجنة سبعة خبراء مهمتها وضع مشروع الإعلان الدستوري، والذي قدمته واعتمده رئيس المرحلة الانتقالية **أحمد الشرع** في 13 مارس 2025، وقد جاء هذا الإعلان الدستوري في ظروف أمنية داخلية قلقة عقب الانفلات الأمني الذي تشهده بعض مناطق سوريا والتي يحسب عليها بقايا النظام السابق، (بسام سليمان، 2025)بالإضافة للتوترات الخارجية خاصة السياسة الإسرائيلية اتجاه سوريا ما بعد بشار الأسد، أين وجهت ضربات عسكرية على منشاءات الدفاع الجوي وقواعد الصواريخ وغيرها، بالإضافة إلى سيطرتها على المنطقة العازلة.(وحدة الدراسات السياسية، 2025، صفحة 02)

كما شاب الإعلان الدستوري السوري العديد من الانتقادات سواء ما تعلق بلجنة الصياغة، بحيث اعتبرت لجنة قانونية تفتقر لمختلف الخبرات الأخرى لإبداء رأيها حول نوع نظام الحكم، وغيره من المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يتعلق بالنظام السياسي والسيادة الشعبية فإن الإعلان لم يأتي على ذكر هذا التفصيل فقد اكتفى في حديثه عن نوع نظام الحكم أن النظام السياسي يرتكز على مبدأ الفصل ما بين السلطات(المادة 02) (السوري، بلا تاريخ)، ومما يصعب من مكامن هذا الفصل هو طبيعة الصلاحيات التي احتفظت بها السلطة التنفيذية وغياب أي آليات للمراقبة، بالإضافة إلى توليها مهام قيادة الجيش وغيرها من المهام القضائية والتشريعية من خلال مبادرته بتشكيل مجلس الشعب ويعين ثلثيه،(عبد العالي حامي الدين، 2025) وقد غيب الإعلان الدستوري أيضا شروط هامة لتولي منصب رئيس الجمهورية ودون التطرق لآليات عزله أو محاسبته.(وحدة تحليل السياسيات، الصفحات 2-7)

ومن نقاط الخلاف أيضاً أن الإعلان الدستوري لم يتطرق لمسألة السيادة الشعبية وهي من جواهر القضايا التي تتطرق إليها الدساتير الديمقراطية، غير أن الإعلان الدستوري السوري قد أغفلها تماماً، خاصة وأنه لم يحدد الفترة الزمنية لسريان هذا الإعلان الدستوري فالمادة 52 تنص على سريانه إلى غاية إقرار دستور دائم، ما يعني تجاهل الإرادة الشعبية للسوريين.

إن البناء الدستوري والمؤسساتي في سوريا يواجه تحديات سياسية هامة بداية بضرورة مراجعة العديد من النقائص الواردة في الإعلان الدستوري إلى غاية إقرار دستور جديد، بالإضافة إلى مراجعة فلسفة الصياغة الدستورية والنئي بها عن أي خلفيات إيديولوجية أو عقائدية لا تراعي التنوع الديني والاجتماعي

السـوري، فالإعلان الدسـتوري لم يتضـمن قط لفظ الديمقراطية، بالإضـافة إلى أنه قد غيب مسـألة السيادة الشعبية وأن الشعب مصدر كل سلطة.

ب- تقوية وبناء القدرات المؤسساتية للإدارة العامة

يحاجج فرنسـيس **فوكوياما Francis Fukuyama's**أن إدارة المرفق العام والقطاعات الخدماتية يجب أن تعكس روح مجتمعاتها وليس نقل التجارب الإدارية الناجحة إذ أن كل إدارة تغرق في فردانيتها وخصوصيتها، فالتطوير المؤسساتي يكون مدمجاً ضمن البنية الثقافية والاجتماعية، ولذا يوصي بتجنب الممارسـات الدولية الفضـلى أي عدم اسـتحضـار النماذج الجاهزة ومحاولة تطبيقها محلياً في البلدان النامية، ويشير **فوكوياما FrancisFukuyama's**أن الإدارة العامة تشكل جوهر البناء المؤسساتي.

إن التطوير المؤسـساتي وبناءه مرتبط بإقامة مؤسـسـات مسـتقرة تقود التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، عبر تصـميم سـياسـي ودسـتوري كفيل بإقامة توازنات بين هذه المؤسـسـات الإدارية والأجهزة الحكومية ويحدد وظائفها ويضـمن تمايزها وظيفياً، فإن مأسـسـة الإدارة العامة عربياً بعد أحداث 2011 والتي مست حالة الدراسـة سـوريا طرحت عدة إشـكالات حول فعالية الجهاز الإداري بالاحتجاجات العربية وضـرورة إصلاحها وحوكمتها، وخلصت مختلف نتائج الباحثين إلى ضـرورة بناء نموذج عربي نابع من الفكر الإداري العربي يتضـمن أجندة بحثية متطورة تراعى فيها طبيعة المجتمعات التي يخدمها جهاز الإدارة العام، وينطلق من فهم عميق لواقعها ومتطلباته.(محمد علاء عبد المنعم، 2020، صفحة 13)

يطرح الجهاز الإداري تحدي فعلي أمام الإدارة السـورية الجديدة إذ أن طبيعة الإدارة العامة قبل 2024 كانت تتسـم بالمركزية الإدارية، وهو ما يتنافى مع مبادئ الإدارة الحديثة التي تقوم على اللامركزية والتمايز الوظيفي وعصـرنته خاصـة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، بحيث يجب تبني حوكمة فعلية في إدارة الجهاز الإداري والحكومي، فقد أشـار تقرير اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا: الاسـكوا" أن تبني الإدارة اللامركزية من شـأنه خفض خطر تجدد الأزمات الأمنية والسـياسـية والاقتصـادية .(يوسـف الصواني، 2019، صفحة 154)

ومن خلال قراءتنا للإعلان الدسـتوري وملامح الدولة السـورية الجديدة فقد غيب موضـوع النظام الإداري تماماً في مضـمونه، إذ لم يشـر إلى أي نظام إداري سـتتبناه الحكومة السـورية سـواء على المسـتوى الوطني أو المحلي ولم تحدد طبيعة العلاقة بين الأجهزة الإدارية على المسـتويين الوطني والمحلي وهو ما سـنتناوله في الجزئية الأخيرة.

ت- دور المجتمع المحلي في عملية البناء

يشـير **فرانسـيس فوكوياما** إلى تبني خيار الحوكمة المحلية (محمد الشـريف أقضـي ولزهروناسـي، 2020، صـفحة 504)كأسـاس في التنمية وتعزيز التوجه الاقتصـادي ويركز على جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، من خلال إجراءات المساءلة والشفافية وممارسة السلطة على المستوى المحلي.

يعتبر المجتمع السـوري مجتمع غير متجانس من حيث التركيبة الإثنية والدينية ولذا يجب مراعاة هذا التنوع وإيجاد الآليات السـليمة لتحقيق الاندماج ككل وحتى تكون مسـاهمته فعالة في عملية بناء الدولة، وبذا فإن الإعلان الدسـتوري وبرغم من تضـمينه للمواد 03، 10 التي تكفل الحقوق الثقافية للتنوع

المحتمعي وتحظر التمييز الطائفي والديني، غير أنه يبقى ملزماً بتدعيم المجتمع المحلي والكفاءات المحلية عبر تمكينه السياسي والاقتصادي من خلال توفير الموارد. وإيجاد آليات للمراقبة والمساءلة على مستوى المحافظات المحلية.

إن مسألة الحوكمة المحلية وما تستدعيه من مؤشرات لتحقيقها على المستوى المحلي يجب أن تنطلق من التخلص من التراكم السياسي والاجتماعي والإداري الذي تركه النظام طوال الخمسون عاماً من الحكم على مستوى حكم المحافظات، بحيث افتقد المجتمع السوري عقب انهيار السلطات المحلية للخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وقد طبع الحكم المحلي بعد الثورة 2011 وجود مناطق حكم محلية لها أسسها التنظيمية ومصادرها التمويلية، فقد استمرت سياسات السيطرة التي مارسها النظام في مناطق سيطرته، ومن مظاهر ضعف الحكم المحلي ضعف فعالية البنى الإدارية في توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين، واستفحال مظاهر الفساد وعدم الشفافية والافتقار إلى المحاسبة، كما تم توظيف بنى الإدارة المحلية في دعم العمليات العسكرية والأمنية، كما غابت الشرعية في اختيار ممثليهم المحليين لصالح مليشيات النظام.

أما مجالس الحكم المحلي في مناطق المعارضة والتي جرى تأسيسها بعد 2012 فإنها استندت لشرعيتها الشعبية وحافظت على الحد الأدنى من الممارسة السياسية عبر إجراءها الانتخابات الدورية وتمكينها من أداءها التنظيمي وممارسة دورها السياسي على المستويين المحلي والوطني كالمشاركة في التظاهرات وإصدار البيانات،(وحدة تحليل السياسات، 2016، صفحة 14) برغم من الخطر الأمني، كما عانت من عجز توافر التمويل المالي والموارد، ومن أمثلة الحكم المحلي حكم ذاتي في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

تحيلنا هذه الوضعية غير المنتظمة لممارسة الحكم المركزي في سوريا إلى تشظي وتعدد الإدارات المحلية والوطنية، ما يعني انهيار الجهاز الإداري العام ووقوعه تحت طائلة الانقسام، ولتحقيق الحوكمة المحلية بعد سقوط النظام السوري السابق وفق الأطر المحددة عالمياً ننوه لضرورة إعادة صوغ عقد اجتماعي تدمج فيه كافة التشكيلات السياسية والإثنية والدينية السورية، وإقامة حكم محلي تراعى فيه هذه الخصوصية من خلالها يسترجع التماسك الاجتماعي ويساهم في تحقيق التنمية المحلية للسكان المحليين.

تتعزز فعالية الحكم المحلي من خلال تبني نظام اللامركزية الإدارية لتفادي التقسيم، بالإضافة إلى القيام بإصلاح إداري على مستوى الإدارة العامة للدولة في ظل وجود مؤسسات سيادية ومؤسسية.

استنتاجات:

- ترجع نشأة الدولة السورية إلى عوامل خارجية ارتبطت بالسياق الدولي بعد انهيار الدولة العثمانية ونفوذ التوسع الأوروبي، واثبت النظام الحاكم فيها سلطويته من خلال السيطرة على المفاصل الدولة والحياة السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى المورد الاقتصادي.

-ترجع حالة التفكك والانهيار التي مرت بها سوريا قبل 2024 إلى تداخل عدة عوامل ارتبطت بالفشل الداخلي والمشاريع الخارجية، صاحبه انهيار اجتماعي يعزز احتمالية انفصال بعض الاثنيات والأقليات الدينية.

-تواجه عملية البناء المؤسساتي عدة عراقيل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية كالتوسع الأمني الإسرائيلي.

- تتوجه الإدارة السورية الجديدة لإقامة مؤسسات حكومية ودستورية جديدة ما يلزمها بضرورة احتواء التحولات الاجتماعية والسياسية التي مست الداخل السوري.

- تواجه الإدارة السورية في مرحلتها الانتقالية تحدي إعادة إصلاح الإدارة العامة المركزية، وإعادة صوغ مقاطعات الحكم المحلي بتبني النظام اللامركزي وربطه بالإدارة المركزية وفق أسس الحوكمة المحلية وآلياتها.

- طرح الإعلان الدستوري عدة نقائص كتحديد نوع نظام الحكم ومراجعة الهوية السورية ومسألة المرجعية الدينية وغيرها من مسائل كتعزيز آليات مراقبة منصب رئيس الجمهورية وصلاحيته.

الخاتمة:

إن مشروع إعادة بناء الدولة في سوريا يواجه تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية تتمثل بالأساس في ضرورة بناء مؤسساتي ودستوري يراعي متطلبات وأسس البناء الحديث القائم على التمايز والتوازن في الهياكل والوظائف، مع ضرورة مراعاة متطلبات الأفراد والمجتمع ، وبناء على هذا فإن الإدارة السورية الجديدة تبنت خطوة فعالة في التأسيس لهذا البناء والمتمثل في الاعلان الدستوري الذي يعد خطوة تأسيسية لدولة القانون والحق، غير أن النقائص التي رافقت الإعلان لابد من معالجتها ضمن مشاركة سياسية جامعة لكل تشكيلات المجتمع السوري.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد, ص. م .(04 03 ,2023) .سوريا ..عام من الحرب الروسية الأوكرانية Récupéré sur .مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةhttps://acpss.ahram.org.eg/News/17830.aspx :

أدهم, صاولي ورايموند هيبونش. (2023). الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية،في: محمد حمشي ومراد دياني، الدولة العربية المعاصرة. الدوحة - قطر: بحوث نظرية ودراسات حالة.

الحداد تغريد صفي الدين. (09 09, 2024). إشكالية بناء الدولة بعد الثورات الربيع العربي: دراسة حالة على سوريا ، المركز العربي الديمقراطي،. تم الاسترداد من democraticac: https://democraticac.de/?p=99794

الزغير خلود. (2020). سوريا الدولة والهوية 1963/1946،. الدوحة - قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السوري, ا. ا .(s.d.) .انظر نص الإعلان الدستوري السوريRécupéré sur https://sana.sy/?p=2198312 .

الكيلاني شمس الدين. (2017). مدخل إلى الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة. الدوحة - قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الموسوعة .(18 02 ,2025) .الوجود العسكري الروسي بسوريا...أسبابه وأهدافه، Récupéré sur .
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/25/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7

بسام سليمان .(27 04 ,2025) .ملاحقة فلول النظام السوري..أبعاد وأهداف تتجاوز الإنفلات الأمني Récupéré sur . الجزيرة :

ttps://www.aljazeera.net/politics/2025/1/10/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9

تقديرات المستقبل .(22 02 ,2025) .حدود التحولات الحالية في المسار السياسي للأزمة السورية Récupéré sur .المستقبل للدراسات الإستراتيجية والمتقدمةhttps://www.futureuae.com :

حسين لعريض .(2023) .الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على سوريا .مجلة دفاتر المتوسط، المجلد7،عدد1، 71. ,

سفيان فوكة وعبد الباسط دادسي .(2023) .التدخل الإيراني في الأزمة السورية: الدوافع والمآلات .مجلة صوت القانون، المجلد9، عدد2، 870. ,

شقير, ش .(s.d.) .حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

شويحة يوسف. (2021). بناء الدولة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

صاولي أدهم. (2024). الدولة العربية : معضلة التشكل المتأخر، ترجمة: يارا نصار و مجد أبو عامر. الدوحة- قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات.

عبد الرزاق مرسي. (2020). إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: قراءة في الأطروحة السلطوية. مجلة المستقبل العربي، مجلد43، العدد 501، 55،40.

عبد العالي حامي الدين .(27 04 ,2025) .الإعلان الدستوري قراءة تحليلية لفلسفة السلطة في سوريا Récupéré sur . الإعلان الدستوري قراءة تحليلية لفلسفة السلطة في سورياhttps://arabi21.com/story :

فوكوياما فرانسيس. (2007). بناء الدولة –النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، ترجمة: مجاب الإمام. السعودية: مؤسسة العبيكان للنشر.

قبلان مروان .(2021) .، لماذا انهارت "دولة البعث" في سورية .مجلة سياسات عربية، المجلد9،عدد 33.53 ,

كعبوش سيف الدين ومعلم يوسف .(2021) .مشروعية التدخل الروسي في الأزمة السورية وأثره على العلاقات الدولية . مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 6،عدد2 1576. ,

محمد الشريف أقضي و لزهر وناسي .(2020) .إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات النظرية والمفاهيمية . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد02، 504. ,

محمد علاء عبد المنعم .(2020) .أبحاث الإدارة العامة وعلاقتها بالسياسات العامة في الوطن العربي : رؤية نقدية .مجلة سياسات عربية، عدد 13.42 ,

محمود البازي .(2023) .الجماعات المسلحة في إيران: دورها ومستقبلها .مركز الجزيرة للدراسات.03 ,

مهوبي فخر الدين. (2014). إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي –دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

نوار شعنان .(18 02 ,2025) .حزب الله في سوريا التأقلم والبقاء **Récupéré sur** .مركز عمران للدراسات الإستراتيجية : https://www.omrandirasat.org

هيثم فرحان صالح .(2020) .شكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وحدة الدراسات السياسية .(2025) .سياسة إسرائيل اتجاه سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد .قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

وحدة تحليل السياسات .(2016) .أنماط الحكم المحلي في سوريا بعد الثورة .الدوحة - قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات.

وحدة تحليل السياسيات .(s.d.) .الإعلان الدستوري السوري: بين الضرورة القانونية والانتقادات السياسية .مركز حرمون للدراسات السياسية.

يوسف الصواني .(2019) .الحوكمة في المنطقة العربية : التنمية المؤسسية في سياق ما بعد النزاع :نحو مجتمعات سليمة واندماجية وخاضعة للمساءلة .مجلة المستقبل العربي، العدد 154.489 ,

يوسف, شويحة. (2019). عملية بناء الدولة في المنطقة العربية وتأثيرها على السياسات العامة والتكامل الإقليمي: دراسة تقييمية. مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد5، 119.

Francis fukuyama. (2004). The Imperative of State-Building. journal of democracy, volume15,N02.